أوهام صرفيّة

Morphological Errors

م.م رضا هادي حسّون

Redha Hadi Hassun

كلّيّة التربية - الجامعة المستنصريّة

الملخَّص

الغرض من كتابة هذا البحث هو التنبيه على مفهوم (الوهم الصرفيّ)، مع بيان أبرز أقسامه، وذكر بعض أمثلته من كتب اللغة والصرف والتفسير.

والسبب الأوّل في نشأة الوهم الصرفيّ هو الغفلة عن الحقيقة الصرفيّة، فثمّة حقائق صرفيّة كثيرة، يغفل عنها بعض المؤلّفين عند وضع القواعد الصرفيّة، أو يغفلون عنها عند تحقيق النصوص الصرفيّة، أو يغفلون عنها عند تحديد المعاني الصرفيّة، أو يغفلون عنها عند ذكر الأمثلة الصرفيّة، أو يغفلون عنها عند استعمال الأبنية الصرفيّة.

ولذلك يكون معيار (الحقيقة الصرفيّة) هو الكاشف عن الوهم الصرفيّ.

وليس الغرض من كتابة هذا البحث: الاستقصاء والاستيفاء والاستيعاب؛ فإنّ الأوهام الصرفيّة أكثر من أن يُحصيها بحثٌ واحدٌ، مع التنبيه على أنّ كثرة الأوهام الصرفيّة لا تستلزم اتّهام المؤلّفين كلّهم بالوقوع فيها؛ فالمراد التمثيل لحالات بارزة من الأوهام الصرفيّة؛ لتكون أمثلة تعليميّة لمزيد من التنبيهات.

Abstract

The purpose of writing this paper is to alert you to the concept of (morphological illusion), with an explanation of its most prominent sections, and mentioning some of its examples from books on language, morphology and interpretation.

The first reason for the emergence of the morphological illusion is the neglect of the morphological truth. There are many morphological facts that some authors overlook when setting morphological rules, or overlook them when verifying morphological texts, or overlook them when defining morphological meanings, or overlook them when mentioning morphological examples. Or overlook it when using morphological buildings.

Therefore, the criterion (Moral Truth) is the one that reveals the morphological illusion.

The purpose of writing this paper was not inquiry, completeness and comprehension. Morphological delusions are too many to be counted by one research, noting that the abundance of morphological delusions does not necessitate accusing all authors of falling into them. The representation of morphic delusion states is intended as educational examples for further nudges.

مدخل

الوهم الصرفيّ: هو الوهم الناشئ؛ بسبب غفلة مُنشِئه عن الحقيقة الصرفيّة، وهذا يشمل عدّة صور، أبرزها:

١- الوهم في التقعيد الصرفيّ، أي: في وضع القواعد الصرفيّة.

٢- الوهم في التحقيق الصرفيّ، أي: في تحقيق النصوص الصرفيّة.

٣- الوهم في التفسير الصرفيّ، أي: في تحديد المعاني الصرفيّة.

٤- الوهم في التمثيل الصرفيّ، أي: في ذكر الأمثلة الصرفيّة.

٥- الوهم في التعبير الصرفيّ، أي: في استعمال الأبنية الصرفيّة.

فالمعيار الرئيس لتحديد الوهم الصرفيّ هو معيار (الحقيقة الصرفيّة)؛ فحين نجد مثلًا مؤلِّفًا معيَّنًا، يغفل عن حقيقة صرفيّة معيَّنة، فإنّ القول الذي يقول به - وهو في مقام الغفلة - قولٌ مُجانِبٌ للصواب؛ فيكون وهمًا صرفيًّا، تجب العناية بالكشف عنه، وتبيانه للقُرّاء، ولا سيّما للمبتدئين، الذين تخفى عليهم أكثر الحقائق الصرفيّة؛ فلا يستطيعون التمييز بين الحقيقة والوهم.

وإنّما آثرتُ - في العنوان - عبارة: (أوهام صرفيّة) بصيغة التنكير، على عبارة: (الأوهام الصرفيّة) بصيغة التعريف؛ للدلالة على أمرين رئيسين:

١- أنّ الأوهام الصرفيّة المذكورة، في هذا البحث: هي بعض الأوهام الصرفيّة، لا كلّها؛ فليس الغرض الاستقصاء والاستيفاء والاستيعاب؛ فإنّها أكثر من أن يُحصيها بحثٌ واحدٌ.

٢- أنّ الذين غفلوا عن الحقائق الصرفيّة - الكاشفة عن الأوهام الصرفيّة المذكورة - هم بعض الواهمين، لا كلّهم.

فالغرض من البحث هو الكشف، عن بعض الأوهام الصرفيّة، التي أنشأها بعض الواهمين؛ لتكون أمثلةً، تُعين الباحثين على الكشف عن المزيد من (الأوهام الصرفيّة)، بالاعتماد على معيار (الحقائق الصرفيّة).

ومن هنا تكون أمثلة الأوهام الصرفيّة المختارة على خمسة أقسام:

١- أوهام صرفيّة تقعيديّة.

٢- أوهام صرفيّة تحقيقيّة.

٣- أوهام صرفيّة تفسيريّة.

٤- أوهام صرفيّة تمثيليّة.

٥- أوهام صرفيّة تعبيريّة.

ونسبة (الوهم) إلى (الصرف) لا يستلزم أن يكون واردًا في كتاب من كتب الصرف، وإنّما النسبة راجعة إلى كون الحقيقة – التي غفل عنها الواهم – حقيقةً صرفيّةً؛ ولذلك قد نجد الوهم الصرفيّ في كتاب لغويّ، وقد نجده في كتاب تفسير، وقد نجده في غيرهما من الكتب، التي اشتملت على بعض المسائل الصرفيّة، أو بعض التعبيرات الصرفيّة... إلخ.

المبحث الأوّل- أوهام صرفيّة تقعيديّة:

قال ابن مالك: «والذي لموافقة تَفَاعَلَ كـ: اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا، واعْتَوَنُوا، وانْتَصَرُوا، واظْطَفَرُوا، واحْتَرَبُوا، واطَّعَنُوا، واقْتَتَلُوا، بمعنى: تَجَاوَرُوا، وتَشَاوَرُوا، وتَزَاوَجُوا، وتَعَاوَنُوا، وتَنَاصَرُوا، وتَظَافَرُوا، وتَحَارَبُوا، وتَطَاعَنُوا، وتَقَاتَلُوا. والذي لموافقة تَفَعَّلَ كـ: ابْتَسَمَ وتَبَسَّمَ، وائْتَزَرَ وتَأَزَّرَ، واعْتَمَّ وتَعَمَّمَ، واعْتَدَى وتَعَدَّى، واغْتَدَى وتَغَدَّى، وانْتَظَرَ وتَنَظَّرَ، واخْتَارَ وتَخَيَّرَ. والذي لموافقة اسْتَفْعَلَ كـ: ارْتَاحَ واسْتَرَاحَ، واعْتَصَمَ واسْتَعْصَمَ، واخْتَفَى واسْتَخْفَى، واحْتَمَى واسْتَحْمَى، وانْتَجَى واسْتَنْجَى. والذي لموافقة الثلاثيّ المجرَّد كـ: قَدَرَ واقْتَدَرَ، وسَمِعَ واسْتَمَعَ، وقَرُبَ واقْتَرَبَ»[(١)].

اشتمل هذا النصّ على عدّة أوهام صرفيّة تقعيديّة:

١ – القول بالترادف الصرفيّ بين بناء (افْتَعَلَ) وبناء (تَفَاعَلَ)، كما في (اقْتَتَلَ)، و(تَقَاتَلَ)؛ من دون إشارة إلى وجود أدنى فرق دلاليّ بينهما.

وهذا وهمٌ كبيرٌ، يخالف الحقيقة الصرفيّة، الحاكمة في العلاقة الدلاليّة، بين هذين البناءين، حين يلتقيان في المعنى العامّ لهما، وهو معنى (التشارُك)، ثمّ ينفرد بناء (افْتَعَلَ) بالدلالة على معنى (المبالغة) في التشارُك، تنصيصًا[(٢)].

قال تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾[(٣)].

(١) شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدويّ المختون، مصر – الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م: ٣/ ٤٥٦.

(٢) انظر: العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ، بغداد، المركز التقنيّ، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م: ٩٠.

(٣) البقرة: ٢٥٣.

فاقتتال الطوائف المختلفة بعد بيّنات الرسل كان على أشدّه؛ لأنّه حَدَثَ بسبب البغيّ، والبغي داء عُضال، يؤدّي بأصحابه إلى المرتع الوخيم، إلّا حين يتجرّد منه أصحابه، ويرجعون إلى الحقّ المبين.

قال سيّد قطب: «وحين يصل الاختلاف إلى هذا المدى، فيكون اختلاف كفر وإيمان، يتعيّن القتال. يتعيّن لدفع الناس بعضهم ببعض. دفع الكفر بالإيمان. والضلال بالهدى، والشرّ بالخير. فالأرض لا تصلح بالكفر والضلال والشرّ»(١).

وقال تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾ (٢).

والاقتتال بين الرجل الإسرائيليّ وعدوّه الفرعونيّ كان على أشدّه أيضًا، حتّى اضطُرّ موسى – عليه السلام – إلى التدخُّل، بوكز الفرعونيّ، فالقضاء عليه.

وقال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣).

والاقتتال بين طائفتين من المؤمنين أمرٌ شديد ومنكَر؛ لأنّ الإيمان الذي يوصَف به الفريقان يجب أن يكون رادعًا، يردعهم عن الإقدام على الاقتتال، فإذا حدث الاقتتال بعد ذلك كلّه، فإنّه بلا ريب أمرٌ شديدٌ، ولا سيّما مع وجود البغي من إحدى الطائفتين.

جاء في (التفسير الكبير): «المسألة الرابعة– قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾، ولم يقل: «وإن اقتتل طائفتان من المؤمنين»، مع أنّ كلمة (إن) اتّصالها بالفعل أولى؛ وذلك ليكون الابتداء بها يمنع من القتال، فيتأكّد معنى النكرة المدلول عليها بكلمة (إن)، وذلك لأنّ كونهما طائفتين مؤمنتين يقتضي أن لا يقع القتال منهما»(٤).

٢– القول بالترادف الصرفيّ بين بناء (افْتَعَلَ) وبناء (تَفَعَّلَ)، كما في (ابْتَسَمَ)، و(تَبَسَّمَ)؛ من دون إشارة إلى وجود أدنى فرق دلاليّ بينهما.

---

(١) في ظلال القرآن، سيّد قطب (ت١٩٦٦م)، القاهرة – بيروت، دار الشروق، الطبعة الثانية والثلاثون، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م: ١/ ٢٨٤.

(٢) القصص: ١٥.

(٣) الحجرات: ٩.

(٤) التفسير الكبير، الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م: ٢٨/ ١٢٧.

وهذا وهمٌ آخر، يخالف الحقيقة الصرفيّة، الحاكمة في العلاقة الدلاليّة، بين هذين البناءين، حين يلتقيان في المعنى العامّ لهما، وهو معنى (المبالغة)، ثمّ ينفرد بناء (تَفَعَّلَ) بالدلالة على معنى (قوّة المبالغة)، تنصيصًا[١].

فالفعل المجرّد (بَسَمَ) فعل عامّ يدلّ على حدوث معنى (البَسْم) عمومًا، والفعل المزيد (ابْتَسَمَ) يدلّ على معنى المبالغة في (البَسْم)، ثمّ يأتي الفعل (تَبَسَّمَ) للدلالة على أعلى صور المبالغة في (البَسْم).

قال تعالى: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[٢].

وقوّة المبالغة مناسبة لمقام الآية التي ورد فيها الفعل المزيد (تَبَسَّمَ)؛ فقد كان تبسُّم سليمان قويًّا جِدًّا، حتى انتهى بالضحك؛ لأنّ قول تلك النملة كان عجيبًا كلّ العجب، في تحذيرها للنمل، وفي دفاعها عن سليمان وجنوده، والاعتذار لهم، بعدم شعورهم بوجود النمل، وعدم القصد إلى أذى النمل بالحطم.

قال الزمخشريّ في تفسير هذه الآية: «ومعنى ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾: تبسَّم شارعًا في الضحك، وآخِذًا فيه، يعني أنّه قد تجاوز حدَّ التبسُّم إلى الضحك...»[٣].

٣- القول بالترادف الصرفيّ بين بناء (افْتَعَلَ) وبناء (اسْتَفْعَلَ)، كما في (اعْتَصَمَ)، و(اسْتَعْصَمَ)؛ من دون إشارة إلى وجود أدنى فرق دلاليّ بينهما.

والصواب أنّ المزيد (اسْتَعْصَمَ) أبلغ من المزيد (اعْتَصَمَ)، فهو أنسب في مقام الشدّة، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[٤].

قال الزمخشريّ: «الاستعصام: بناء مبالغة يدلّ على الامتناع البليغ، والتحفُّظ الشديد، كأنّه في عصمة، وهو يجتهد في الاستزادة منها؛ ونحوه: اسْتَمْسَكَ، واسْتَوْسَعَ الفَتْقُ، واسْتَجْمَعَ الرأيُ، واسْتَفْحَلَ الخَطْبُ»[٥].

٤- القول بالترادف الصرفيّ بين بناء (افْتَعَلَ) وبناء المجرَّد، كما في (اقْتَدَرَ)، و(قَدَرَ)، و(اسْتَمَعَ)، و(سَمِعَ)؛

(١) انظر: العموم الصرفّي في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ: ٨٩.

(٢) النمل: ١٧-١٩.

(٣) الكشّاف، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: لجنة، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م: ٤/ ٤٤١.

(٤) يوسف: ٣٢.

(٥) الكشّاف، الزمخشريّ: ٣/ ٢٨١.

من دون إشارة إلى وجود أدنى فرق دلاليّ بينهما.

والصواب أنّ الفعل المجرَّد (قَدَرَ) يدلّ على عموم القدرة، وأنّ المزيد (اقْتَدَرَ) يدلّ على المبالغة في القدرة؛ ولذلك يقولون: المزيد (اقْتَدَرَ) أبلغ من المجرَّد (قَدَرَ).

قال ابن جنّي: «ومثله باب فَعَل وافْتَعَلَ؛ نحو: قَدَرَ واقْتَدَرَ. فـ(اقْتَدَرَ) أقوى معنًى من قولهم: (قَدَرَ). كذلك قال أبو العبّاس، وهو محض القياس؛ قال الله سبحانه:﴿ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[١]؛ فمُقْتَدِر هنا أوفق من قَادِر؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ»[٢].

وقال ابن الأثير: «وممّا ينتظم بهذا السلك: قَدَرَ واقْتَدَرَ، فمعنى (اقْتَدَرَ) أقوى من معنى (قَدَرَ). قال الله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ، فمُقْتَدِرٌ ههنا أبلغُ من قَادِر، وإنّما عُدل إليه؛ للدلالة على تفخيم الأمر، وشدّة الأخذ الذي لا يصدر إلّا عن قوّة الغضب؛ أو للدلالة على بسطة القدرة، فإنّ الـمُقْتَدِر أبلغ في البسطة من القَادِر، وذاك أنّ (مُقْتَدِرًا) اسم فاعل من (اقْتَدَرَ)، و(قَادِر) اسم فاعل من (قَدَرَ)، ولا شكَّ أنّ (افْتَعَلَ) أبلغُ من (فَعَلَ)...»[٣].

والفرق بين الفعلين (سَمِعَ واسْتَمَعَ) أنّ المجرَّد منهما يدلّ على حدوث (السَّمْع) عمومًا، بخلاف المزيد (اسْتَمَعَ)، فإنّه يدلّ على العمد في (السَّمْع)، تنصيصًا[٤].

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[٥].

قال محمّد رشيد رضا في تفسير الآية: ((والاستماع أبلغ من السمع، ولأنّه إنّما يكون بقصد ونيّة، وتوجيه الحاسّة إلى الكلام؛ لإدراكه، والسمع ما يحصل، ولو بغير قصد))[٦].

---

(١) القمر: ٤٢.

(٢) الخصائص، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة، د. ت: ٣/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) المثل السائر، ابن الأثير الجزريّ (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - صيدا، المكتبة العصريّة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م: ٢/ ٥٦.

(٤) انظر: العموم الصرفّي في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ: ٣٣-٣٤.

(٥) الأعراف: ٢٠٤.

(٦) تفسير القرآن الحكيم، محمّد رشيد رضا (ت١٩٣٥م)، القاهرة، دار المنار، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ: ٩/ ٥٥٢.

المبحث الثاني- أوهام صرفيّة تحقيقيّة:

١- جاء في تفسير (البحر المحيط)، طبعة دار الفكر: ((والطلب أحد معاني استفعل، وهي اثنا عشر معنى، وهي: الطلب، والاتحاد، والتحول، وإلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه))[١].

في النصّ المقتطَع وهمان صرفيّان من أوهام المحقّقين:

أ- كلمة: (الاتحاد)، بالحاء والدال؛ والصواب: (والاتّخاذ) بالخاء والذال.

ب- كلمة: (إلقاء) بالقاف، والصواب: (إلفاء) بالفاء.

قال ابن مالك: «ومنها: اسْتَفْعَلَ للطلب، وللتحوُّل، وللاتِّخاذ، ولإلفاء الشيء بمعنى ما صِيغَ منه، أو لِعَدِّه كذلك، ولمطاوَعة (أَفْعَلَ)، ولموافَقته، وموافَقة (تَفَعَّلَ)، و(افْتَعَلَ)، والمجرَّد، والاغناء عنه، وعن (فَعَّلَ)...»[٢].

فإن قيل: لعلّ هذين الوهمين من أوهام الطباعة، وليسا من أوهام التحقيق.

قلتُ: إنّ المحقِّق مسؤول عن تدقيق المطبوع، وتصويبه؛ لأنّه الوكيل عن أمّة القرّاء، ولا سيّما إذا كان الخطأ الطباعيّ خافيًا على المبتدئين.

وإذا ساغ لنا أن ندافع عن محقِّق هذا التفسير، بطبعة دار الفكر؛ فما الذي يمكن أن نقوله إذا علمنا أنّ التفسير نفسه، بطبعة دار الكتب العلميّة: قد اشتمل على هذين الوهمين أيضًا[٣]، كما وردا، في طبعة دار الفكر؟!

٢- جاء في تفسير (البحر المحيط)، طبعة دار الفكر: ((والإغناء عن فعل، نحو: توبل))[٤].

في النصّ المقتطع إهمال صرفيّ، مع وهم صرفيّ. فأمّا الإهمال، فواضح في إهمال ضبط بناء (فعل)، والواجب أن يضبط بتضعيف العين: (فَعَّلَ).

وأمّا الوهم الصرفيّ، ففي كلمة (توبل)، بالباء؛ والصواب: (تَوَيَّلَ) بالياء المضعَّفة.

ومراد المؤلّف أنّ الفعل (تَوَيَّلَ) على بناء (تَفَعَّلَ) يُغني عن استعمال الفعل (وَيَّلَ) على بناء (فَعَّلَ).

قال ابن مالك: ((والـمُغني عن (فَعَّلَ)، كقول الشاعر:

---

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسّي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٣١هـ - ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م: ١/ ٤١.

(٢) تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمّد كامل بركات، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، دار الكتاب العربيّ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م: ٢٠٠.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسّي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م: ١/ ١٤٠.

(٤) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسّي، طبعة دار الفكر: ١/ ٢٦٧.

تَوَيّــلَ إذ أملــتُ يــدي وكانــتْ يَــمينيَ لا تُعلَّــلُ بالقليــل

أي قال: ياويلا))[١].

وفي طبعة دار الكتب العلميّة، للتفسير نفسه: نجد الإهمال الصرفيّ نفسه، والوهم الصرفيّ نفسه[٢].

٣- جاء في تفسير (البحر المحيط)، طبعة دار الفكر: ((وهي أحد المعاني التي جاءت لها فعل، وهي أربعة عشر: الرمي، والتعدية، والتكثير، والجعل على صفة، والتسمية، والدعاء للشيء، أو عليه، والقيام على الشيء، والإزالة، والتوجه، واختصار الحكاية... مثل ذلك: جبنته، وفرحته، وكثرته، وفطرته، وفسقته، وسقيته، وعقرته، ومرضته، وقذيت عينه، وشوق، وأمن، قال: آمين...))[٣].

أهمل المحقِّق ضبط عين بناء (فَعَّلَ) بالتضعيف، وكذلك ضبط أمثلة معاني هذا البناء، مثل (جَبَّنَ)، و(فَرَّحَ).

وفوق ذلك اشتمل النصّ على وهم صرفيّ، في كلمة (شوق)، بالواو، والصواب: (شَرَّقَ) بالراء المضعَّفة، أي: توجّه إلى الشرق.

قال ابن مالك: ((وللتوجُّه، كـ: شَرَّقَ، وغَرَّبَ، وغَوَّرَ، وكَوَّفَ))[٤].

ونجد الوهم الصرفيّ نفسه، في طبعة دار الكتب العلميّة[٥]؟!

٤- جاء في تفسير (البحر المحيط)، طبعة دار الفكر: ((المهتدي: اسم فاعل من اهتدى، وافتعل فيه للمطاوعة... والمطاوعة أحد المعاني التي جاءت لها افعل، ولا تكون افتعل للمطاوعة مبنيّة إلّا من الفعل المتعدّي...))[٦].

في النصّ وهم صرفيّ في كلمة (افعل)، والصواب: (افْتَعَلَ). ولعلّ التاء سقطت؛ بسبب السهو في الطباعة، ولكنّ الخطأ نفسه موجود في طبعة دار الكتب العلميّة[٧]؟!

(١) شرح التسهيل، ابن مالك: ٣/ ٤٥٣.
(٢) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسّي، طبعة دار الكتب العلميّة: ١/ ٣١٨.
(٣) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسّي، طبعة دار الفكر: ١/ ٨٧.
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك: ٣/ ٤٥١.
(٥) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسّي، طبعة دار الكتب العلميّة: ١/ ١٨١.
(٦) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسّي، طبعة دار الفكر: ١/ ١٠٤.
(٧) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسّي، طبعة دار الكتب العلميّة: ١/ ١٩٥.

المبحث الثالث- أوهام صرفيّة تفسيريّة:

قال أبو حيّان الأندلسيّ: ((ارتدّ: افتعل من الردّ، وهو الرجوع... وجاء افتعل هنا بمعنى التعمُّل والتكسُّب؛ لأنّه متكلّف، إذ مَن باشر دين الحقّ يبعد أن يرجع عنه، فلذلك جاء افتعل هنا، وهذا المعنى، وهو التعمُّل والتكسُّب، هو أحد المعاني التي جاءت لها افتعل))[١].

حاول أبو حيان الأندلسيّ أن يطبّق القواعد الصرفيّة المتعلّقة بدلالة بناء (افْتَعَلَ)؛ فتوهّم أنّ دلالة الفعل (ارْتَدَّ) هي التعمُّل والتكسُّب، وتُسمّى أيضًا: التسبُّب والتصرُّف والاجتهاد والاضطراب والتكلُّف[٢].

والصواب أن الفعل (ارتدَّ) دالّ على معنى المطاوعة، يقال مثلًا: رَدَّهُ الشيطانُ عن دينه، فارْتَدَّ هو عن دينه.

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[٣].

وواضح من سياق الآية العلاقة بين فعل السبب وهو فعل الردّ، في قوله: ﴿يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾، وبين فعل النتيجة، وهو فعل الارتداد، في قوله: ﴿يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾.

وقد غفل أبو حيّان في هذا النصّ عن حقيقتين صرفيّتين[٤]:

أ- أنّ الفعل المزيد الدالّ على التعمُّل يجب أن يوافق مجرَّده في اللزوم والتعدّي، كقولنا مثلًا: (حَمَلْتُهُ واحْتَمَلْتُهُ)، و(كَسَبْتُهُ واكْتَسَبْتُهُ).

ب- أنّ الفعل المطاوِع ينقص عن مطاوَعه مفعولًا، كقولنا مثلًا: (هَدَيْتُهُ فاهْتَدَى، ونَهَيْتُهُ فانْتَهَى).

وبالنظر في الفعل المجرَّد (رَدَّ) والمزيد (ارْتَدَّ) نجد المزيد منهما ينقص مفعولًا عن مجرَّده، كما في الآية

---

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسّي، طبعة دار الفكر: ٢/ ٣٩١.

(٢) انظر: ديوان الأدب، أبو إبراهيم الفارابّي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، القاهرة مؤسّسة دار الشعب، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م: ٢/ ٤٢٠، والمفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م: ٥٠، والممتع الكبير، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م: ١٣١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٣/ ٤٥٥.

(٣) البقرة: ٢١٧.

(٤) انظر: إحياء الصرف، رضا هادي العقيديّ، دار الكوثر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م: ٢٢٩.

الكريمة.

وبالالتفات إلى علاقة السبب والنتيجة، بين دلالتي هذين الفعلين، نستطيع أن نقطع أنّ الفعل المزيد (ارْتَدَّ) إنّما يدلّ على مطاوعة الفعل المجرَّد (رَدَّ).

المبحث الرابع- أوهام صرفيّة تمثيليّة:

١- قال د. عبده الراجحيّ: ((ويُطاوِعُ الثلاثيَّ المزيدَ بالهمزة (أَفْعَلَ) مثل: أَنْصَفْتُهُ فانْتَصَفَ، وأَسْمَعْتُهُ فاسْتَمَعَ))[١].

ليس الوهم هنا في القول بمطاوعة بناء (افْتَعَلَ) لبناء (أَفْعَلَ)، فهذا مذهب الأقدمين، كقولنا مثلًا: أَحْرَقْتُهُ فاحْتَرَقَ.

وإنّما الوهم في التمثيل الصرفيّ: (أَسْمَعْتُهُ فاسْتَمَعَ)؛ لأنّ الفعل (اسْتَمَعَ) لا يدلّ على معنى المطاوعة بدليلين:

أ- أنّ (الاستماع) يمكن أن يحصل من دون (إسماع)، فإذا قلنا: أَسْمَعَ زيدٌ خالدًا شعرًا، صحّ أن نقول: اسْتَمَعَ خالدٌ شعرًا؛ ولكنّ خالدًا يمكن أن يستمع شعر زيد، من دون أن يكون زيدٌ مُلتفِتًا إلى وجوده، ومن دون أن يكون قاصدًا لإسماعه.

ب- أنّ الفعل (اسْتَمَعَ) يدلّ على معنى (العَمْد)، أي: أنّ (الـمُسْتَمِع) قاصدٌ لتحصيل المسموع، بخلاف المجرَّد (سَـمِعَ)؛ فإنّ دلالته على تحصيل المسموع عامّة.

وأغربُ من هذا الوهم وهمُ مكيّ بن أبي طالب في قوله: ((قوله: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ﴾[٢]، إِنَّمَا دخلت (إلى) مع (يَسْمَعُونَ) في قراءة من خفَّف السين، وهو لا يحتاج الى حرف جرّ؛ لأنّه جرى مجرى مُطاوِعه، وهو (يَسْتَمِع)، فكما كان (يَسْتَمِع) يتعدّى بـ(إلى) تعدّى (يَسْمَع) بـ(إلى) و(فعلت وافتعلت) في التعدّي سواء. فـ(يسمّع) مطاوع (سَمِعَ)، و(استمع) أيضًا مطاوع (سَمِعَ)، فتعدّى (سَمِع) مثل تعدّي مُطاوِعه))[٣].

فيفهم من هذا النصّ أنّ الفعل (اسْتَمَعَ) مُطاوِعٌ للفعل المجرّد (سَمِعَ)، وهو وهمٌ كبيرٌ، غفل صاحبُه عن حقيقة صرفيّة كبيرة قطعيّة، وهي أنّ الفعل المطاوِع ينقص مفعولًا عن مطاوَعه، فمثلًا حين نقوله: (جَمَعْتُهُ،

(١) التطبيق الصرفيّ، د. عبده الراجحيّ، بيروت، دار النهضة العربيّة، د. ت: ٣٧.

(٢) الصافات: ٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن، مكّيّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م: ٢/ ٦١١.

فاجْتَمَعَ) نجد أنّ الفعل المجرَّد (جَمَعَ) متعدٍّ إلى مفعول به واحد، ونجد أنّ الفعل المزيد (اجْتَمَعَ) لازم.

ولا خلاف في أنّ الفعلين المجرَّد (سَمِعَ)، والمزيد (اسْتَمَعَ) متوافقان في التعدّي، نقول: (سَمِعْتُ القرآنَ، واسْتَمَعْتُ القرآنَ).

فيُستعمَلان متعدّيين إلى مفعول به واحد، بلا حرف جرّ، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا ۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾(٤).

ويُستعمَلان متعدّيين ببعض حروف الجرّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ۖ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ۚ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾(٦).

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾(٧).

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾(٨).

وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنزَلَ

(١) البقرة: ٧٥.
(٢) الأنبياء: ٢.
(٣) الزمر: ١٨.
(٤) الأحقاف: ٢٩.
(٥) فُصِّلت: ٢٦.
(٦) المنافقون: ٤.
(٧) يوسف: ٣١.
(٨) الحجّ: ٤٦.

مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِيٓ ءَابَآئِنَا ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿ نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ وَإِذۡ هُمۡ نَجۡوَىٰٓ إِذۡ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ﴾[٤].

ويُستعمَلان مع حذف المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[٥].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَسۡمَعُواْۖ وَتَرَىٰهُمۡ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ وَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ ﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقۡعُدُ مِنۡهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمۡعِۖ فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡـَٰٔنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدًا ﴾[٧].

وقوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ﴾[٨].

فاتّضح بتدبُّر هذه الآيات الكريمة التوافُق بين الفعلين المجرَّد (سَمِعَ) والمزيد (اسْتَمَعَ) في التعدّي، وفي صوره؛ وبذلك يتّضح أنّ المزيد (اسْتَمَعَ) لا يمكن أن يكون مطاوِعًا للمجرَّد (سَمِعَ).

وأمّا قول مكّيّ: «فـ(يسمّع) مطاوع (سَمِعَ)...»، فقد أهمل المحقِّق ضبط الفعل (يَسَّمَّع) بتضعيف السين أيضًا. وأصله في المضارع: (يَتَسَمَّع)، وماضيه: (تَسَمَّعَ) على بناء (تَفَعَّل).

ومن يذهب إلى دلالة (تَسَمَّعَ) على المطاوعة، فينبغي ألّا يقول بمطاوَعته للفعل المجرَّد (سَمِعَ)؛ بل يكون عنده مطاوِعًا للمزيد بالتضعيف (سَمَّعَ)، فيُقال عنده: (سَمَّعْتُهُ فتَسَمَّعَ)، كما يُقال: (جَمَّعْتُهُ فتَجَمَّعَ)، و(قَطَّعْتُهُ فتَقَطَّعَ)، و(كَسَّرْتُهُ فتكَسَّرَ)[٩].

---

(١) المؤمنون: ٢٤.

(٢) الأعراف: ٢٠٤.

(٣) الحجّ: ٧٣.

(٤) الإسراء: ٤٧.

(٥) الأنعام: ٣٦.

(٦) الأعراف: ١٩٨.

(٧) الجنّ: ٩.

(٨) ق: ٤١.

(٩) انظر: الممتع الكبير، ابن عصفور: ١٨١.

لكن المتدبِّر للآية الكريمة: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾[١]، لا يجد معنى المطاوعة مناسبًا، بل المناسب هو معنى التكلُّف.

قال ابن عاشور: ((وحرف (إلى) يُشير إلى تضمين فعل (يسمعون) معنى ينتهون فيسمعون، أي: لا يتركهم الرمي بالشهب منتهين إلى الملأ الأعلى انتهاء الطالب المكان المطلوب، بل تدحرهم قبل وصولهم، فلا يتلقّفون من علم ما يجري في الملأ الأعلى الأشياء مخطوفة غير متبيّنة، وذلك أبعد لهم من أن يسمعوا لأنّهم لا ينتهون فلا يسمعون. وفي (الكشّاف): أن سمعت المعدّى بنفسه يفيد الإدراك، وسمعت المعدّى بـ(إلى) يفيد الإصغاء مع الإدراك. وقرأ الجمهور: «لا يسْمعون» بسكون السين وتخفيف الميم. وقرأه حمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم وخلف: ﴿لا يسَّمَّعون﴾ بتشديد السين وتشديد الميم مفتوحتين على أنّ أصله: لا يَـتسمّعون، فقُلِبت التاء سينًا توصُّلا إلى الإدغام، والتسمُّع: تطلُّب السمع وتكلُّفه، فالمراد التسمُّع المباشر، وهو الذي يتهيّأ له إذا بلغ المكان الذي تصل إليه أصوات الملأ الأعلى، أي: أنّهم يُدحَرون قبل وصولهم المكان المطلوب))[٢].

٢- قال د.عبده الراجحيّ: ((المبالغة في معنى الفعل، مثل: اقْتَلَعَ، اكْتَسَبَ، اجْتَهَدَ))[٣].

يأتي بناء (افتعل) للمبالغة، كما في قولنا: (حَمَلْتُ الكيسَ واحْتَمَلْتُهُ)، و(كَسَبْتُ المالَ واكْتَسَبْتُهُ)؛ ولكنّ الراجحيّ أخطأ في التمثيل بالفعل: (اقْتَلَعَ)؛ فإنّه لا يدلّ على معنى المبالغة، وإنّما يدلّ على معنى (الخطفة).

قال سيبويه: ((وأمّا انْتَزَعَ، فإنّما هي خَطْفة، كقولك: اسْتَلَبَ، وأمّا نَزَعَ، فإنّه تحويلك إيّاه، وإن كان على نحو الاستلاب. وكذلك قَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَبَ اجْتَذَبَ...))[٤].

ومراد سيبويه أنّ الأفعال الثلاثة (اسْتَلَبَ)، و(اقْتَلَعَ)، و(اجْتَذَبَ) تدلّ على الخطفة، وهي السرعة في الحدث.

وقال ابن عصفور: ((والسادس الخَطفةُ، كقولك: انتَزَعَ، واستَلَبَ: أخذه بسُرعة. فأمّا نَزَعَ، فهو تحويلك إيّاه. وكذلك: قَلَعَ واقتَلَعَ، وجَذَب واجتَذَبَ))[٥].

---

(١) الصافّات: ٨.

(٢) تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور (ت ١٩٧٣م)، تونس، الدار التونسيّة، ١٩٨٤هـ: ٢٣/ ٩٢.

(٣) التطبيق الصرفّي، د. عبده الراجحيّ: ٣٨.

(٤) الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م: ٤/ ٧٤.

(٥) الممتع الكبير، ابن عصفور: ١٣١-١٣٢.

المبحث الخامس- أوهام صرفيّة تعبيريّة:

١- قال الحريريّ: ((ومن أوهامهم أيضًا في تغيير صيغة المفاعيل. وهو من مفاضح اللحن الشنيع. قولهم: قلب متعوب، وعمل مفسود، ورجل مبغوض، ووجه القول أن يقال: قلب مُتْعَب، وعمل مُفْسَد، ورجل مُبْغَض، لأنّ أصول أفعالها رباعيّة، ومفعول الرباعيّ يُبنى على مُفْعَل، فكما يُقال: أُكْرِم فهو مُكْرَم، وأُضْرِم فهو مُضْرَم، كذلك يُقال: أُتْعِب فهو مُتْعَب، وأُفْسِد فهو مُفْسَد، وأُبْغِض فهو مُبْغَض، وأُخْرِج فهو مُخْرَج))[١].

٢- قال الحريريّ: ((ويقولون لما يُصان: هو مُصان، والصواب فيه: مَصُون... والأصل في مَصُوْن: مَصْوُوْن، على وزن مَضْرُوْب، فنُقِلت حركة الواو إلى ما قبلها، فاجتمعت واوان ساكنتان، فحُذِفَت إحداهما))[٢].

٣- قال الحريريّ: ((ويقولون: أحدرت السفينة وقد آن إحدارها. ووجه الكلام أن يُقال: حَدَرْتُها، وقد آن حَدْرُها، وهي في غدٍ محدورة. وكذلك يقولون: أعلفتُ الدابّة، والصواب فيه: عَلَفْتُ))[٣].

(١) درّة الغوّاص، القاسم بن عليّ الحريريّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغليّ، بيروت - دار الجيل، القاهرة - مكتبة التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م: ١٨٣.

(٢) درّة الغوّاص، القاسم بن عليّ الحريريّ: ٢٥٦.

(٣) درّة الغوّاص، القاسم بن عليّ الحريريّ: ٢٨٤.

المصادر والمراجع

١. إحياء الصرف، رضا هادي العقيديّ، دار الكوثر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
٢. البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٣١هـ - ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م.
٣. تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور (ت ١٩٧٣م)، تونس، الدار التونسيّة، ١٩٨٤هـ.
٤. تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمّد كامل بركات، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، دار الكتاب العربيّ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٥. التطبيق الصرفيّ، د. عبده الراجحيّ، بيروت، دار النهضة العربيّة، د. ت.
٦. تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.
٧. تفسير القرآن الحكيم، محمّد رشيد رضا (ت١٩٣٥م)، القاهرة، دار المنار، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ.
٨. التفسير الكبير، الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٩. الخصائص، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة، د. ت.
١٠. درّة الغوّاص، القاسم بن عليّ الحريريّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغليّ، بيروت - دار الجيل، القاهرة - مكتبة التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١١. ديوان الأدب، أبو إبراهيم الفارابيّ (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، القاهرة مؤسّسة دار الشعب، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٢. شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدويّ المختون، مصر - الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
١٣. العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي العقيديّ، بغداد، المركز التقنيّ، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
١٤. في ظلال القرآن، سيّد قطب (ت١٩٦٦م)، القاهرة - بيروت، دار الشروق، الطبعة الثانية والثلاثون،

١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
١٥. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
١٦. الكشّاف، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: لجنة، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٧. المثل السائر، ابن الأثير الجزريّ (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - صيدا، المكتبة العصريّة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
١٨. مشكل إعراب القرآن، مكّيّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
١٩. المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٢٠. الممتع الكبير، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.